المصـــدر : عكاظ
التـــاريخ : 23-04-2006
الصفحـات : 28
العـــدد : 14484
المسلسل : 191

غير واضحة تصوير

الاقتصاد الصيني يبلغ ضعف نظيره الألماني عام ٢٠١٠ ويتجاوز الياباني في ٢٠٢٠

التعاون بين المملكة والصين يقوم على المؤسساتية وفقا لرؤى مدروسة ترعاها الدولتان

فتحي عطوة (القاهرة)

يعد لقاء القمة بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز خلال الزيارة التي يقوم بها حاليا الرئيس الصيني هوجنتاو للمملكة، ثاني قمة صينية سعودية تعقد خلال أقل من أربعة أشهر منذ الزيارة الهامة والناجحة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين للصين في شهر يناير الماضي.

والمتابع للعلاقات السعودية الصينية خلال الفترة الماضية يجد أنها تمر بمرحلة ازدهار وتوافق في الرؤى بين قيادتي البلدين لصالح الشعبين في الدولتين ولصالح قضايا المنطقة.

وهو توافق قادته قيادتان حكيمتان في البلدين خلال عقود طويلة من العلاقات توجت بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (أقيمت في ٢١ يوليو ١٩٩٠)، ثم كانت الزيارة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين عندما كان وليا للعهد خلال الفترة من ١٤ إلى ٢١ أكتوبر عام ١٩٩٨م وهي أول زيارة من نوعها لمسئول سعودي على هذا المستوى، ودشنت عهدا جديدا في تعزيز العلاقات لصالح البلدين. ولعل ما ساعد على نمو وازدهار العلاقات وتوافق الرؤى السياسية والاقتصادية، هو تقارب أهداف كل دولة على الساحة الدولية ، فالمملكة معروفة بتوجهها السلمي في العلاقات الدولية ، والصين تعلن دوما انتماءها للعالم الثالث رغم التجربة الاقتصادية الهائلة . وبالإضافة إلى ذلك هناك تواصل مستمر بين البلدين ، حيث قام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز عندما كان وليا للعهد بزيارة رسمية تاريخية إلى الصين في أكتوبر ١٩٩٨ اتبعها الرئيس الصيني جيانج زيمين بزيارة هي الأولى لرئيس صيني إلى المملكة العربية السعودية في نوفمبر ١٩٩٩ ثم قام صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 23-04-2006 العـــدد : 14484
الصفحـات : 28 المسلسل : 191

غير واضحة تصوير

العزيز ولي العهد بزيارة هامة إلى الصين ضمن جولة آسيوية شملت كوريا الجنوبية وماليزيا وكازاخستان، وكانت زيارة الصين في الفترة من٢٢ وحتى ٢٦ رجب ١٤٢٠ هـ الموافق ١٣ حتى ١٧/١٠/١٩٩٩ م

والمراقب للعلاقات الصينية السعودية يلاحظ أنها تكتسب دوما قوة دفع للأمام دائما بفضل عدد من العوامل هي:

أولا : البعد التاريخي للعلاقات:

إن تاريخ العلاقات مع الصين يعود لآلاف السنين في النواحي التجارية والثقافية وسفر التجار والحجاج، واستمرت لأكثر من ثلاثة آلاف عام من خلال التبادل التجاري والثقافي المتنوع حتى كان عام ١٩٣٩م عندما اعترفت المملكة العربية السعودية بجمهورية الصين، وأقامت معها علاقات دبلوماسية، حيث قامت الصين في العام نفسه بتعيين أول قنصل لها في جدة

ثانيا: المصالح الاقتصادية القوية:

أصبحت المملكة الآن وخلال ١٦ عاما من العلاقات أكبر شريك تجاري/ اقتصادي للصين في الشرق الأوسط، وشمال افريقيا حيث بلغ حجم التجارة الثنائية ١٦ مليار دولار أمريكي في ٢٠٠٥ ، وكان ذلك بفضل النوايا الخالصة من قيادتي البلدين في تنمية المصالح من خلال إنشاء مؤسسات دائمة لدعم العلاقات مثل :

* إنشاء جمعية الصداقة الصينية السعودية عام ١٩٩٧

* تشكيل اللجنة الصينية السعودية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني والتي عقدت أول اجتماعاتها في بكين في فبراير ١٩٩٦.

* إصدار مجلس الوزراء السعودي عام ١٩٩٧ قرارا يقضي بتشجيع الشركات والعمالة الصينية على الوفود الى السوق السعودي.

* في شهر فبراير عام ١٩٩٣م تم توقيع اتفاق صيني/ سعودي لتشجيع حماية الاستثمار بين البلدين.

* في ٢٠٠٤/٣/٨ ، وقعت الحكومة السعودية مع الطرف الصيني اتفاقية للتنقيب عن الغاز الطبيعي وإنتاجه في منطقة التعاقد / ب / التي تبلغ مساحتها نحو ٤٠ ألف كيلومتر مربع في شمال الربع الخالي في جنوب السعودية. ووقع هذه الاتفاقية وزير البترول والثروة المعدنية على النعيمي نيابة عن الجانب السعودي ورئيس وفد مجموعة البتروكيماوية الصينية (سينوبك) (SINO-PEC) نائب رئيس المجموعة وانغ جي مينغ نيابة عن الجانب الصيني. ووقع عليها كذلك رئيس إدارة شركة ارامكو السعودية (ARAMCO). وقد فازت مجموعة سينوبك الصينية في ٢٧ يناير٢٠٠٤ بعطاء الاستكشاف والتنقيب والإنتاج عن الغاز غير المصاحب في منطقة التعاقد (ب) وذلك في أعقاب فتح مظاريف عروض الشركات العالمية المتنافسة على المنطقة / ب / المطروحة الواقعة في منطقة شمال الربع الخالي من جنوب السعودية والبالغة مساحتها حوالي ٤٠ الف كيلو متر مربع .

وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين المملكة والصين من خمسة مليارات دولار في عام ٢٠٠٢ إلى نحو عشرة مليارات ومائتي مليون دولار في عام ٢٠٠٤. وتأمل الصين أن يرتفع حجم التبادل بينهما إلى الضعف خلال السنوات الخمس القادمة.

في هذه الأثناء، بلغت قيمة صادرات المملكة من النفط للصين نحو أربعة مليارات دولار في عام ٢٠٠٤، بالإضافة إلى زهاء ثلاثة مليارات ونصف من المنتجات البتروكيماوية. ومع الارتفاع المطرد في استهلاك الصين للنفط ومحاولتها زيادة احتياطيها الاستراتيجي إلى مائة مليون برميل من النفط، أي ما يعادل إجمالي استهلاكها في شهر واحد .

وإدراكا من الدبلوماسية السعودية بأهمية المكون الاقتصادي في العلاقات الدولية، تتجه نحو الصين وينتظر الدولتان شراكة قوية ، ووفقا للخبراء الاستراتيجيين يتوقع أن يصل اقتصاد الصين ضعف حجم اقتصاد ألمانيا عام ٢٠١٠، بل ويتجاوز اقتصاد اليابان التي تعد ثاني أكبر قوة اقتصادية عالمية في العام ٢٠٢٠، فالصين ما هي إلا قاطرة تقود اقتصاديات الدول الآسيوية المتعافية من أزمة التسعينات.

والعلاقات الصينية - السعودية أهم علاقات الطاقة في العالم ، حيث أن الصين تحتاج إلى كمية ضخمة من البترول لسد الطلب لضمان خطوات النمو الاقتصادي السريعة حاليا، وفي المقابل تحوز المملكة العربية السعودية احتياطيات ضخمة. و الإحصاءات الواردة من الهيئات الدولية المعنية تشير إلى أن طلب الصين على البترول احتل الثلث من إجمالي الطلب في العالم في العام الماضي. وقد تجاوزت الصين اليابان وتحتل المركز الثاني في استهلاك البترول بالعالم. ومن المتوقع ان يبلغ حجم استهلاك الصين للبترول في عام ٢٠٣٠ اكثر من ضعفي الحجم الحالي ليصل الى حوالي ١٣ مليون برميل يوميا. والمملكة العربية السعودية التي تتمتع باغنى احتياطي بترول في العالم ستصبح اهم شريك للصين في مجال الطاقة.

ثالثا: التقدير المتبادل وتوافق الرؤى :

يشير تطور العلاقات السعودية الصينية إلى تقدير متبادل لدور كل دولة إقليميا ودوليا ، فإذا كانت المملكة تظر للصين على أنها عملاق اقتصادي نظرا لعدد سكانها الذي بلغ ١٣٦٠ مليون نسمة اي ما يعادل خمس سكان الكرة الأرضية ، وتتمتع بثروات معدنية تجعلها في مقدمة القوى الاقتصادية في العالم . ويبلغ متوسط النمو الاقتصادي الصيني خلال عقد التسعينات ما بين ٩ و ١٣٪ من إجمالي الناتج القومي للصين. وهي عناصر قوة زادت من ثقل السياسي والتأثير الدبلوماسي للصين إقليميا وعالميا وجعلها تحصل على مقعد دائم من المقاعد الخمس الدائمة في مجلس الأمن الدولي .

كذلك تبدي جمهورية الصين الشعبية اهتماما ملحوظا بعلاقاتها مع المملكة ، إذ تنظر بكين إلى المملكة العربية السعودية باعتبارها دولة ات وزن بالغ الأهمية في منطقة الخليج والشرق الأوسط بوجه عام بفضل مكانتها الاقتصادية وحضورها السياسي والدبلوماسي حيال كافة القضايا العربية والإسلامية، وهكذا تتلاقى رغبة الرياض وبكين في تطوير علاقات الصداقة والتعاون في كافة المجالات لا سيما وان لديهما وجهات نظر متماثلة بشأن العديد من المسائل والقضايا الإقليمية والدولية، وظلت المملكة تدر دائما لجمهورية الصين الشعبية انتقاداتها المستمرة للسياسات القمعية والاستيطانية التي تمارسها الحكومات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني كما قدرت المملكة للصين تأييدها لمفاوضات مدريد واتفاقات اوسلو التي انطلقت بها عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط .